يبقى هدفنا الذي نصل إلى مفاوضات مباشرة ـ اعلنّا اننا سنعمل مع الاطراف للتوصل الى اطار دولي يفي بالحاجات السياسية للمعنيين بالقضية». وفي رأينا ان اطاراً كهذا، أياً تكن الاسماء التي تطلق عليه، يجب ان يقود، فوراً، إلى المفاوضات المباشرة، وألا يتمكن من فرض ارادته على الاطراف المتفاوضة». وبالنسبة إلى طبيعة المشاركة الفلسطينية، فان الولايات المتحدة تحدثت، في استمرار، عن ضرورة اشراك الفلسطينيين في كل مراحل عملية السلام، لأن مصلحة الشعب الفلسطيني في هذه العملية رئيسية» (**النهار**، بيروت، ٢٨/١/١٩٨٦). وفي ما بدا انه توضيح لهذه النقطة، نفت وزارة الخارجية الأميركية ان تكون الولايات المتحدة تسعى الى اتفاق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطيني بشأن مستقبل المفاوضات (**الوطن**، ١/٢/١٩٨٦). كذلك اكد وزير الخارجية جورج شولتس نفسه، احراز تقدم في المفاوضات، انما اعتبر ان المسألتين المشار اليهما، التمثيل الفلسطيني والاطار الدولي، ما تزالان عالقتين. وفيما يتعلق بالمعلومات «السلبية» التي ترددت حولهما، نفى شولتس ان تكون الاطراف المعنية بها تراجعت عن مساعيها. لكنه استدرك: «علينا ان ندرك ان الصعوبات كبيرة والتحديات صعبة، ولكن جهودنا هامة وعلينا ان نستمر بها». واضاف ان المنطقة «بحاجة الى الاستقرار اكثر و [الى] شعور بالتقدم» (**المصدر نفسه**، ٧/٢/١٩٨٦)، وان ادارة الرئيس رونالد ريغان ستواصل العمل للتوصل الى حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (**النهار**، ٢٦/٢/١٩٨٦).

شروط ، وشروط مضادة

بعد انتهاء محادثات مورفي مع كل من الملك حسين وشمعون بيرس، تواصلت المساعي الاميركية، في اطار ضغوط متعددة الشكل، خاصة على الطرفين، الاردني والفلسطيني، من اجل استكمال ما لم تتح الظروف استكماله لعدم توفر عناصر رئيسة بعد. ولقد تحركت واشنطن، على هذا الصعيد، على خطين: الأول يتجه الى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، والثاني الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عبر الملك حسين.

في ما يتعلق بالشق الاول، أعدت وزارة الخارجية الاميركية وثيقة ابدت فيها اجراء انتخابات لرؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**الوطن**، ٣/٢/١٩٨٦). وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية (٣/٢/١٩٨٦)، نقلاً عن مراسلها في واشنطن، ان هذه الوثيقة تهدف الى اقامة ما وصف بقيادة فلسطينية سياسية جديدة، ومعتدلة، في المناطق المحتلة، كوسيلة لمنح الصلاحيات لهذه القيادة. ولهذا الغرض، قامت القنصلية الاميركية في القدس المحتلة بنشاطات غير عادية مع العديد من الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع. وقد عقد اجتماع، في هذا الخصوص، في مقر القنصلية ضمّ عدداً من هذه الشخصيات (**الشرق الاوسط**، ١٨/٢/١٩٨٦). ومع ان «هآرتس» (٣/٢/١٩٨٦) عزت الاجتماع، والاجتماعات اللاحقة، الى «ضرورة ملحّة لاستبدال الضباط الاسرائيليين والموظفين العرب الذين يقومون بتصريف شؤون البلديات في المناطق المحتلة»، الا ان الشخصيات الفلسطينية التي تم التحدث معها رفضت «الدخول في اي مفاوضات او مشاريع تتعلق بالحكم الذاتي الذي تخطط له اسرائيل» (**الشرق الاوسط**، ١٨/٢/١٩٨٦).

بموازاة ذلك، واصلت الادارة الاميركية ضغوطها على قيادة م.ت.ف. من اجل تقديم تنازلات تتيح لواشنطن تحقيق غايتها. وقبل، في هذا الشأن، ان العاهل الاردني ينتظر «رداً نهائياً» من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في ما يختص بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. إلى ذلك، ذكرت انباء وجود مسودة مشروع أميركي، قيل ان واشنطن عرضتها على منظمة التحرير الفلسطينية للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي خاص بتسوية ازمة الشرق الاوسط تقترح المسودة تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، برئاسة الاردن، على ان لا يضم الجانب الفلسطيني في الوفد أي اعضاء من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. او اي مسؤولين